

اقتصاد

فوق الطاولة

نلتحدث بصراحة عن الجمارك والتجار والتموين!

علي هاشم

رجال أعمال.. تجار.. باعة.. ومؤخراً مجالس ممن!!.. جميعاً كان لهم ما يهتمون به عمل الجمارك خلال الأيام الأخيرة.

ببعض ضابطة جمارك الحدود!.. استلزم الأمر تقاعلاً إيجابياً دفع إدارة الجمارك لتسيير دورياتها على الطرقات العامة عليها تضبط ما لا يمكن ضبطه على حدود منفصلة في معظمها.. تجاوب «طاقم الدفاع عن التهريب» سريعاً عبر انتقاد لأزع لتفتيش الشاحنات بدعوى تعطيل تدفق السلع

وترتيب كلف إضافية على الأسواق، فعادت الجمارك خطوة أخرى للوراء وذهبت إلى تتبع المهربات لدى «الحلقة الأخيرة» حيث كوى بيعها للمستهلكين.. وكما المتوقع، قامت الدنيا على رأسها، ولم تقعد!

المخلص المقتضب آنفاً، يشير «الغيرة الاقتصادية» بالفعل، فما يحظى به التهريب من أصدقاء أقراباء على أهبة الاستعداد للدفاع عنه كجبهة متراسمة، قلما يحصل عليها نشاط اقتصادي آخر.. وعلى غرابة الأمر، ثمة تساؤل جانبي حيال الأسباب التي أيقظت السلطات التموينية خارج دائرة الانتهام منظره بتزيت التجار على كتفها، رغم تقاطع عملها - بشكل أو بآخر - مع عمل الجمارك في مكافحة التهريب ضمن أسواقنا!!

القاطع بين كلا الطرفين له أوجه عدة، أبرزها: الفواتير، التي تشكل مراقبتها صلب نشاط الضابطة التموينية (المفترض في تحديد هوامش الربح تجسيدا لسياسة التسيير الإداري!.. إحصاءها عن القيام بعملها هذا، يشير التساؤل حول النجاح الكبير لهذه الضابطة في عدم ملاحظة أكدار المهربات فوق رفوف أسواقنا، وبكل هذا الكم الذي اقتضح بمجرد دخول الضابطة الجمركية إليها!.. وفي الواقع، فهذا السؤال يشير تشككاً تلقائياً حيال رمضى التجار من التموين، وما إذا كان يستند إلى علاقة طفيلية «مجزية» تنجح للأولين إصدار فواتير تغطي المهربات باعتبارها سلماً عميلة، ولآخرين قبولها في سياق مراقبتهم لهوامش ربحها!!

قد يكون التشكك السابق إجابات تتجاوز في فضاحتها السلطات الجمركية.. لكن ما يلتف بحق، هو صمت الحكومة المطبق عن السجال القائم حول فساد الأسواق بكميات كبيرة من المهربات إلى حدود تهدد إستراتيجياتها الملته للتهوؤ بالانتاج الوطني وتعرض سياساتها النقدية والتشغيلية للفشل، وخاصة مع التقاطع الجلي بين نوعية السلع المهربة وبين السلع التي تحاول الحكومة الائتاء على إنتاجها لإقناذ الاقتصاد الوطني من عتق الرجاجة الضاغطة.

ليس من الحكمة أن يروق عنصر الجمارك للتاجر، المهم الأ ينجح الثاني في «قطع دابر» الأول لدى سعيه لقطع «دابر التهريب»، وإن كان ثمة مقبولة من نوع ما لضبط كثافة حضور الضابطة الجمركية في الأسواق.

فما لا يحظى بذلك المقبولة هو التصالح المريب بين الحضور الكثيف للمهربات وبين دوريات الضابطة التموينية الجواله، حتى ليثير الأمر التساؤل حول مقصد رئيس مجلس الوزراء بقوله أول من أمس: «ثمة عقوبات رادعة تنتظر كل جهة مقصرة في أداء عملها المعالجه لضبط الأسواق».

الحكومة: صرف التعويضات الملازمة للأجر الشهري للعاملين في إلب الوطن

الحكومة: صرف التعويضات الملازمة للأجر الشهري للعاملين في إلب الوطن

طلب رئاسة مجلس الوزراء العمل على صرف الرواتب والأجور والتعويضات الملازمة للأجر الشهري وهي (تعويض معيشي- تعويض عائلي- تعويض الإخصاص- تعويض نهاية خدمة) بشكل دوري لجميع العاملين في الجهات العامة والمعلمين في الوحدات الإدارية في محافظة إلب، ومن يتم وضعهم تحت تصرف المحافظين في الجهات المناطة لأعمالهم في المحافظات الأخرى.

أكد بلاغ رئاسة الحكومة الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أنه يتم تنظيم العمل للعاملين القاطنين على رأس عملهم في محافظة إلب وفق آلية محددة تبدأ بالقيام بالحاسب والمدير المختص بإعداد قوائم بالرواتب والتعويضات الملازمة للأجر وعلى مسؤوليتهما وبضبط محافظ إلب أو من يفوضه بذلك للجهات العامة ذات الطابع الإداري وموافقة الوزير المختص للجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي، وترسل بأمر صرف موقع أصولاً ومستكمل شروطه القانونية، ويعتبر جميع المذكورين مسؤولين عن صرف رواتب المعلمين والتعويضات الملازمة للأجر وضمان عدم ازدواجية صرفها.

كما يتم تنظيم أمر دفع حركة الفؤود بالمبلغ الصافي لدى مديرية مالية محافظة حماة استناداً لأوامر الصرف الصادرة من الجهات العامة في محافظة إلب موقعة ومرقفة بالوثائق اللازمة للصرف وفق الأصول ودون أن تلقن حاسوبياً لدى مديرية مالية محافظة حماة وتوقع عن طريق شيكات مصرفية صادرة عن مديرية مالية محافظة حماة.

وعند استقرار العمل لدى مديرية مالية محافظة إلب يتم تلقن أوامر الصرف المشار إليها أعلاه لدى مديرية مالية إلب وصافي أمر الصرف يوضع حسمية للجهة التي قامت بتنظيم أمر الدفع وتحضر حسميات أمر الصرف عند تلقينه، وأشار البلاغ إلى أنه يتم دفع الرواتب والتعويضات الملازمة للأجر للعاملين شخصياً وبموجب الهوية الشخصية وبصمة الإبهام في محافظة حماة وعلى مسؤولية معتمدي رواتب محافظة إلب.

أما العاملون في الجهات العامة في محافظة إلب الذين وضعوا أنفسهم تحت تصرف السادة المحافظين في الجهات العامة المماثلة لأعمالهم فيتم صرف رواتبهم من تلك الجهات استناداً لجداول رسمية معتمدة من الإدارة المعنية والمحافظ وبيان بالراتب مسدق من محافظ إلب متضمناً آخر راتب تقاضاه العامل من جهته الأصلية.

وتجده وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية نحو الزمام مستوردي الألبسة الجاهزة بشروط الاستيراد، وذلك من خلال إصدار قرار ملزم بهذا الشأن بعد صدور التعليمات والشروط المنظمة للاستيراد منذ عام ٢٠١٢ ولم يتم التقيد بها. وحسب معلومات حصلت عليها «الوطن»، فإن القرار قيد الدراسة حالياً وتم إعداد المسودة الأولى منه، وهو مرشح للصدور خلال اليومين القادمين بعد الاتفاق على الشروط الملزمة الألبسة الجاهزة، مع الإشارة إلى أن التعليمات الصادرة في العام ٢٠١٢ لم تجد طريقها إلى التنفيذ نظراً لصعوبة تحقيق بعضها من جهة، ومن جهة أخرى عدم التزام المستوردين بتلك الشروط مع العلم أن الشروط المذكورة يجب أن تتوافق في المعامل المصدرة للألبسة الجاهزة إلى سورية، الأمر الذي دعا وزارة الاقتصاد إلى إعادة صياغة شروط الاستيراد مع مراعاة الظروف الراهنة وحماية للمنتج الوطني الذي يصنع محلياً ويتم استيراد مثله من الخارج.

ولا بد من الإشارة إلى بعض الشروط التي تضمنتها مشروع القرار الذي أعدته وزارة الاقتصاد، وهي أن يكون العمل المصدراً حائزاً شهادة الأيزو (٩٠٠١: ٢٠٠٨) كذلك الحصول على شهادة الإيكو تكس الخاصة باستعمال مواد غير ضارة بالصحة والبيئة، وغيرها من الشروط الموجودة في التعليمات الصادرة في العام ٢٠١٢ ويتم دراسة تعديلها حالياً.

«الاقتصاد» تفكر جدياً بالزام مستوردي الألبسة الجاهزة بشروط الاستيراد

الوطن

أوضحت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أن القرار الذي رتب غرامات مالية بحق التجار المخالفين لتعليمات ترشيد وزيادة الكميات لجهة القيام بشحن البضاعة قبل الحصول على إجازة الاستيراد يسري مفعوله بشكل جيد. وكشف معاون وزير الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية الدكتور عبد السلام علي لـ«الوطن» أن عدد المستوردين المخالفين الذين طبقت عليهم الغرامات حتى تاريخه وصل إلى ٤٠٠ تاجر ومستورد تم ضبطهم من مديرية الجمارك العامة، قاموا بشحن بضائعهم قبل الحصول على إجازات الاستيراد اللازمة.

ويهدف القرار بحسب معاون الوزير إلى إلزام المستوردين بالبضوص على إجازات الاستيراد قبل شحن بضائعهم، مع إشارته إلى أن الوزارة قدمت تسهيلات عديدة للتجار في إطار تنظيم ملف ترشيد الاستيراد وإدارة التجارة الخارجية، ومنها اعتبار شحن البضاعة بالتاريخ نفسه الذي يحصل فيه المستورد على إجازة الاستيراد أمراً مسموحاً به وضمن المدة القانونية التي تستتبع حصول أي مخالفة يمكن أن ترتب على المستورد.

وبالعودة إلى القرار الذي أصدرته وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في الشهر الأخير من العام الماضي فقد نص في مادته الأولى على استيفاء نسبة ١٪ من قيمة البضاعة المشحونة

وقبل الحصول على إجازة لاستيرادها، وفي هذا الخصوص يؤكد الدكتور علي لـ«الوطن» أن العدد الأكبر من المخالفين البالغ عددهم ٤٠٠ تاجر تم ضبطهم بالمخالفات ارتكبوها مخالفتهم للمرة الأولى، على حين إن عدداً قليلاً منهم تم ضبطه بالمخالفة للمرة الثانية، وهؤلاء سيتم استيفاء نسبة ٥٪ من قيمة بضائعهم المشحونة.

وتسعى وزارة الاقتصاد للحصول على معلومات مفصلة عن التجار المخالفين إلكترونياً بالتنسيق مع مديرية الجمارك العامة عبر برنامج الكتروني مخصص لهذه الغاية يقدم معلومات تفصيلية عن التجار المخالف لجهة نوع مخالفته وقيمتها

هيئة المنافسة ومنع الاحتكار ستفتح ملفات العطاءات في عدة وزارات

علي لـ«الوطن»: ٣٠ بالمئة من ميزانية الدولة يتسرب من أقبية الفساد

قرار السماح لشركات الصرافة بتمويل إجازات الاستيراد خاطئ

علي محمود سليمان

بين المدير العام لهيئة المنافسة ومنع الاحتكار أن ٣٠ بالمئة من ميزانية الدولة يتسرب من خلال أقبية الفساد والرشا والممولات المتعلقة بالمشتريات الحكومية، موضحاً في تصريح خاص لـ«الوطن» أن هيئة المنافسة اطلعت على العديد من الآراء بهذا الخصوص وتعمقت في العديد من العطاءات والدراسات حتى وصلت إلى هذه النتيجة.

وبناء على ذلك وضعت الهيئة خطة سنوية معتمدة لدى مجلس المنافسة واللجنة الاقتصادية، تتعلق بنشاط عدد من الوزارات ومن بينها وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية والنقل والتجارة الداخلية وحماية المستهلك، وتمت مراسلة الوزارات والمحافظات المعنية للوقوف على هذه العطاءات والمناقصات، إضافة إلى القرارات التمييزية التي يحكمها قانون المنافسة، والتي من ضمنها ما يرتبط بالاستيراد والتصدير والتجارة الخارجية، ومنح رخص الجامعات والتعليم الخاص وغيرها من الأمور التي تنطوي ضمن صلاحيات قانون المنافسة ومنع الاحتكار. وأشار على إلى أن الهيئة بدأت التعمق في هذه المواضيع لما لها من دور في الحفاظ على المال من خلال المعالجة الفعلية والميدانية لهذا القطاع، وكانت البداية مع محافظة



دمشق ومؤسسة الكهرياء في دمشق وريفها، موضحاً أن الضابطة العدلية لدى الهيئة تلقت التسهيلات المطلوبة لتنفيذ عملها في محافظة دمشق ومؤسسة الكهرياء، وتعكف الهيئة الآن على دراسة النتيجة النهائية التي تبين في مؤشراتها الأولية أن عمليات عرض الأسعار في محافظة دمشق قد تمت وفق أحكام القانون ولا إخلال في تطبيق القانون والتشريعات. لافتاً إلى أن بعض الوزارات تأخرت في الإجابة عن كتاب هيئة المنافسة ومنع الاحتكار، ومنها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية حيث أرسل لها الكتاب منذ ٤/٢٠

ولم يصل الرد الخاص بإصدار تعميم يتعلق بموضوع العروض والمناقصات والتصدير وتوقيع لجنة ترشيد الاستيراد. وهنا يوضح على بأنه كان لهيئة المنافسة «فتق» على لجنة ترشيد الاستيراد، كون أي لجنة تتطلب وجود الأدوات التنفيذية لنجاحها، فالهيئة ليست ضد ترشيد الاستيراد إن كان مبنياً على أساس منطقي ومدروس وقواعد علمية مسقة، وليس على قرارات آتية فورية تخضع للعلاقات الشخصية، لافتاً إلى أن النتيجة كانت بعدم وجود أرقام حقيقة لكميات المستوردة

وأشار حول تعديل قانون العمل إلى وجود نقاط عديدة ومتشابهة في القانون المقترح بحاجة إلى تعديل وخاصة في الظروف الحالية لأن غاية الجمع اليوم سواء في غرفة الصناعة أم الحكومة هو تشجيع الصناعي بالعودة للعمل وتذليل الصعوبات التي قد تعترضه.

وبناء على طلب غرفة صناعة دمشق وريفها المكرر لإيجاد حلول للمشآت الصناعية التي تقع في المناطق الساخنة وإغاثتها من الاشتراكات التأمينية المترتبة عليها للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وعلى اجتماع وزير العمل مع رئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة تم إصدار القرار رقم /١٠٨٠/ لعام ٢٠١٥ القاضي بتشكيل لجنة لدراسة الطلبات المقدمة من أصحاب المنشآت الصناعية المتوقفة عن العمل نتيجة وقوعها في المناطق الساخنة لإغاثتها من الاشتراكات التأمينية عن فترة التوقف بعضوية ممثلي كل من

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية منذ أيام وطلب تعديل القرار الناظم لتصدير بيض المائدة وزيادة الكميات المسموح بتصديرها لتصبح ٢١ ألف صندوق بدلاً من ٥٠٠٠ حالياً، مع العلم أن كل صندوق يحتوي على ٦ أطباق من البيض في كل منها ٣٠ بيضة.

وحسب المعطيات التي حصلت عليها «الوطن»، فإن الاتجاه نحو زيادة الكميات يأتي نتيجة لوجود كميات كبيرة فائضة من البيض لدى المعلمين في القطاع بدأ من مؤسسة الدواجن

إلى المربين والإدارة الإنتاجية، مع الإشارة إلى أن هناك كميات من المادة تعطى حاجة السوق في الوقت الراهن وبيع الصحن بأسعار متفاوتة ولكنها لا تقل عن ٤٥٠ ليرة ولا تتجاوز ٥٥٠ ليرة بحسب وزن الصحن، وإن بقيت الكميات الفائضة دون تسويقها سيؤدي إلى خسارة المربين.

وتؤكد معلومات حصلت عليها «الوطن»، أن ما صدر من بيض المائدة خلال الشهر الماضي سجل نحو ٩ ملايين بيضة على حين إن الكميات الفائضة من البيض تصل إلى نحو مليار ٨٠٠ ألف بيضة قبل صدور قرار السماح بتصديره إذ صدرت النسبة الكبرى من الكميات المصدرة إلى العراق التي تعد سوقاً استراتيجية لمادة البيض.

وقد حددت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية موعداً للاجتماع المذكور الأسبوع المقبل ودعت إليه جميع الفعاليات ذات الصلة من اتحاد غرف الزراعة واتحاد المصدرين السوري ومؤسسة الدواجن والإدارة الإنتاجية وغيرها من ممثلي الجهات المعنية.

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية منذ أيام وطلب تعديل القرار الناظم لتصدير بيض المائدة وزيادة الكميات المسموح بتصديرها لتصبح ٢١ ألف صندوق بدلاً من ٥٠٠٠ حالياً، مع العلم أن كل صندوق يحتوي على ٦ أطباق من البيض في كل منها ٣٠ بيضة.

وحسب المعطيات التي حصلت عليها «الوطن»، فإن الاتجاه نحو زيادة الكميات يأتي نتيجة لوجود كميات كبيرة فائضة من البيض لدى المعلمين في القطاع بدأ من مؤسسة الدواجن

إلى المربين والإدارة الإنتاجية، مع الإشارة إلى أن هناك كميات من المادة تعطى حاجة السوق في الوقت الراهن وبيع الصحن بأسعار متفاوتة ولكنها لا تقل عن ٤٥٠ ليرة ولا تتجاوز ٥٥٠ ليرة بحسب وزن الصحن، وإن بقيت الكميات الفائضة دون تسويقها سيؤدي إلى خسارة المربين.

وتؤكد معلومات حصلت عليها «الوطن»، أن ما صدر من بيض المائدة خلال الشهر الماضي سجل نحو ٩ ملايين بيضة على حين إن الكميات الفائضة من البيض تصل إلى نحو مليار ٨٠٠ ألف بيضة قبل صدور قرار السماح بتصديره إذ صدرت النسبة الكبرى من الكميات المصدرة إلى العراق التي تعد سوقاً استراتيجية لمادة البيض.

وقد حددت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية موعداً للاجتماع المذكور الأسبوع المقبل ودعت إليه جميع الفعاليات ذات الصلة من اتحاد غرف الزراعة واتحاد المصدرين السوري ومؤسسة الدواجن والإدارة الإنتاجية وغيرها من ممثلي الجهات المعنية.

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية منذ أيام وطلب تعديل القرار الناظم لتصدير بيض المائدة وزيادة الكميات المسموح بتصديرها لتصبح ٢١ ألف صندوق بدلاً من ٥٠٠٠ حالياً، مع العلم أن كل صندوق يحتوي على ٦ أطباق من البيض في كل منها ٣٠ بيضة.

وحسب المعطيات التي حصلت عليها «الوطن»، فإن الاتجاه نحو زيادة الكميات يأتي نتيجة لوجود كميات كبيرة فائضة من البيض لدى المعلمين في القطاع بدأ من مؤسسة الدواجن

إلى المربين والإدارة الإنتاجية، مع الإشارة إلى أن هناك كميات من المادة تعطى حاجة السوق في الوقت الراهن وبيع الصحن بأسعار متفاوتة ولكنها لا تقل عن ٤٥٠ ليرة ولا تتجاوز ٥٥٠ ليرة بحسب وزن الصحن، وإن بقيت الكميات الفائضة دون تسويقها سيؤدي إلى خسارة المربين.

وتؤكد معلومات حصلت عليها «الوطن»، أن ما صدر من بيض المائدة خلال الشهر الماضي سجل نحو ٩ ملايين بيضة على حين إن الكميات الفائضة من البيض تصل إلى نحو مليار ٨٠٠ ألف بيضة قبل صدور قرار السماح بتصديره إذ صدرت النسبة الكبرى من الكميات المصدرة إلى العراق التي تعد سوقاً استراتيجية لمادة البيض.

وقد حددت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية موعداً للاجتماع المذكور الأسبوع المقبل ودعت إليه جميع الفعاليات ذات الصلة من اتحاد غرف الزراعة واتحاد المصدرين السوري ومؤسسة الدواجن والإدارة الإنتاجية وغيرها من ممثلي الجهات المعنية.

رئيس الحكومة وافق أن تكون الهيئة

رئيس الحكومة وافق أن تكون الهيئة

عضواً أساسياً في لجنة ترشيد الاستيراد..

علي محمود سليمان

بين المدير العام لهيئة المنافسة ومنع الاحتكار أن ٣٠ بالمئة من ميزانية الدولة يتسرب من خلال أقبية الفساد والرشا والممولات المتعلقة بالمشتريات الحكومية، موضحاً في تصريح خاص لـ«الوطن» أن هيئة المنافسة اطلعت على العديد من الآراء بهذا الخصوص وتعمقت في العديد من العطاءات والدراسات حتى وصلت إلى هذه النتيجة.

وبناء على ذلك وضعت الهيئة خطة سنوية معتمدة لدى مجلس المنافسة واللجنة الاقتصادية، تتعلق بنشاط عدد من الوزارات ومن بينها وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية والنقل والتجارة الداخلية وحماية المستهلك، وتمت مراسلة الوزارات والمحافظات المعنية للوقوف على هذه العطاءات والمناقصات، إضافة إلى القرارات التمييزية التي يحكمها قانون المنافسة، والتي من ضمنها ما يرتبط بالاستيراد والتصدير والتجارة الخارجية، ومنح رخص الجامعات والتعليم الخاص وغيرها من الأمور التي تنطوي ضمن صلاحيات قانون المنافسة ومنع الاحتكار.

وأشار على إلى أن الهيئة بدأت التعمق في هذه المواضيع لما لها من دور في الحفاظ على المال من خلال المعالجة الفعلية والميدانية لهذا القطاع، وكانت البداية مع محافظة

دمشق ومؤسسة الكهرياء في دمشق وريفها، موضحاً أن الضابطة العدلية لدى الهيئة تلقت التسهيلات المطلوبة لتنفيذ عملها في محافظة دمشق ومؤسسة الكهرياء، وتعكف الهيئة الآن على دراسة النتيجة النهائية التي تبين في مؤشراتها الأولية أن عمليات عرض الأسعار في محافظة دمشق قد تمت وفق أحكام القانون ولا إخلال في تطبيق القانون والتشريعات.

لافتاً إلى أن بعض الوزارات تأخرت في الإجابة عن كتاب هيئة المنافسة ومنع الاحتكار، ومنها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية حيث أرسل لها الكتاب منذ ٤/٢٠

ولم يصل الرد الخاص بإصدار تعميم يتعلق بموضوع العروض والمناقصات والتصدير وتوقيع لجنة ترشيد الاستيراد. وهنا يوضح على بأنه كان لهيئة المنافسة «فتق» على لجنة ترشيد الاستيراد، كون أي لجنة تتطلب وجود الأدوات التنفيذية لنجاحها، فالهيئة ليست ضد ترشيد الاستيراد إن كان مبنياً على أساس منطقي ومدروس وقواعد علمية مسقة، وليس على قرارات آتية فورية تخضع للعلاقات الشخصية، لافتاً إلى أن النتيجة كانت بعدم وجود أرقام حقيقة لكميات المستوردة

وأشار حول تعديل قانون العمل إلى وجود نقاط عديدة ومتشابهة في القانون المقترح بحاجة إلى تعديل وخاصة في الظروف الحالية لأن غاية الجمع اليوم سواء في غرفة الصناعة أم الحكومة هو تشجيع الصناعي بالعودة للعمل وتذليل الصعوبات التي قد تعترضه.

وبناء على طلب غرفة صناعة دمشق وريفها المكرر لإيجاد حلول للمشآت الصناعية التي تقع في المناطق الساخنة وإغاثتها من الاشتراكات التأمينية المترتبة عليها للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وعلى اجتماع وزير العمل مع رئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة تم إصدار القرار رقم /١٠٨٠/ لعام ٢٠١٥ القاضي بتشكيل لجنة لدراسة الطلبات المقدمة من أصحاب المنشآت الصناعية المتوقفة عن العمل نتيجة وقوعها في المناطق الساخنة لإغاثتها من الاشتراكات التأمينية عن فترة التوقف بعضوية ممثلي كل من

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية منذ أيام وطلب تعديل القرار الناظم لتصدير بيض المائدة وزيادة الكميات المسموح بتصديرها لتصبح ٢١ ألف صندوق بدلاً من ٥٠٠٠ حالياً، مع العلم أن كل صندوق يحتوي على ٦ أطباق من البيض في كل منها ٣٠ بيضة.

وحسب المعطيات التي حصلت عليها «الوطن»، فإن الاتجاه نحو زيادة الكميات يأتي نتيجة لوجود كميات كبيرة فائضة من البيض لدى المعلمين في القطاع بدأ من مؤسسة الدواجن

إلى المربين والإدارة الإنتاجية، مع الإشارة إلى أن هناك كميات من المادة تعطى حاجة السوق في الوقت الراهن وبيع الصحن بأسعار متفاوتة ولكنها لا تقل عن ٤٥٠ ليرة ولا تتجاوز ٥٥٠ ليرة بحسب وزن الصحن، وإن بقيت الكميات الفائضة دون تسويقها سيؤدي إلى خسارة المربين.

وتؤكد معلومات حصلت عليها «الوطن»، أن ما صدر من بيض المائدة خلال الشهر الماضي سجل نحو ٩ ملايين بيضة على حين إن الكميات الفائضة من البيض تصل إلى نحو مليار ٨٠٠ ألف بيضة قبل صدور قرار السماح بتصديره إذ صدرت النسبة الكبرى من الكميات المصدرة إلى العراق التي تعد سوقاً استراتيجية لمادة البيض.

وقد حددت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية موعداً للاجتماع المذكور الأسبوع المقبل ودعت إليه جميع الفعاليات ذات الصلة من اتحاد غرف الزراعة واتحاد المصدرين السوري ومؤسسة الدواجن والإدارة الإنتاجية وغيرها من ممثلي الجهات المعنية.

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية منذ أيام وطلب تعديل القرار الناظم لتصدير بيض المائدة وزيادة الكميات المسموح بتصديرها لتصبح ٢١ ألف صندوق بدلاً من ٥٠٠٠ حالياً، مع العلم أن كل صندوق يحتوي على ٦ أطباق من البيض في كل منها ٣٠ بيضة.

وحسب المعطيات التي حصلت عليها «الوطن»، فإن الاتجاه نحو زيادة الكميات يأتي نتيجة لوجود كميات كبيرة فائضة من البيض لدى المعلمين في القطاع بدأ من مؤسسة الدواجن

إلى المربين والإدارة الإنتاجية، مع الإشارة إلى أن هناك كميات من المادة تعطى حاجة السوق في الوقت الراهن وبيع الصحن بأسعار متفاوتة ولكنها لا تقل عن ٤٥٠ ليرة ولا تتجاوز ٥٥٠ ليرة بحسب وزن الصحن، وإن بقيت الكميات الفائضة دون تسويقها سيؤدي إلى خسارة المربين.

وتؤكد معلومات حصلت عليها «الوطن»، أن ما صدر من بيض المائدة خلال الشهر الماضي سجل نحو ٩ ملايين بيضة على حين إن الكميات الفائضة من البيض تصل إلى نحو مليار ٨٠٠ ألف بيضة قبل صدور قرار السماح بتصديره إذ صدرت النسبة الكبرى من الكميات المصدرة إلى العراق التي تعد سوقاً استراتيجية لمادة البيض.

وقد حددت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية موعداً للاجتماع المذكور الأسبوع المقبل ودعت إليه جميع الفعاليات ذات الصلة من اتحاد غرف الزراعة واتحاد المصدرين السوري ومؤسسة الدواجن والإدارة الإنتاجية وغيرها من ممثلي الجهات المعنية.

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية منذ أيام وطلب تعديل القرار الناظم لتصدير بيض المائدة وزيادة الكميات المسموح بتصديرها لتصبح ٢١ ألف صندوق بدلاً من ٥٠٠٠ حالياً، مع العلم أن كل صندوق يحتوي على ٦ أطباق من البيض في كل منها ٣٠ بيضة.

وحسب المعطيات التي حصلت عليها «الوطن»، فإن الاتجاه نحو زيادة الكميات يأتي نتيجة لوجود كميات كبيرة فائضة من البيض لدى المعلمين في القطاع بدأ من مؤسسة الدواجن

إلى المربين والإدارة الإنتاجية، مع الإشارة إلى أن هناك كميات من المادة تعطى حاجة السوق في الوقت الراهن وبيع الصحن بأسعار متفاوتة ولكنها لا تقل عن ٤٥٠ ليرة ولا تتجاوز ٥٥٠ ليرة بحسب وزن الصحن، وإن بقيت الكميات الفائضة دون تسويقها سيؤدي إلى خسارة المربين.

وتؤكد معلومات حصلت عليها «الوطن»، أن ما صدر من بيض المائدة خلال الشهر الماضي سجل نحو ٩ ملايين بيضة على حين إن الكميات الفائضة من البيض تصل إلى نحو مليار ٨٠٠ ألف بيضة قبل صدور قرار السماح بتصديره إذ صدرت النسبة الكبرى من الكميات المصدرة إلى العراق التي تعد سوقاً استراتيجية لمادة البيض.

وقد حددت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية موعداً للاجتماع المذكور الأسبوع المقبل ودعت إليه جميع الفعاليات ذات الصلة من اتحاد غرف الزراعة واتحاد المصدرين السوري ومؤسسة الدواجن والإدارة الإنتاجية وغيرها من ممثلي الجهات المعنية.

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية منذ أيام وطلب تعديل القرار الناظم لتصدير بيض المائدة وزيادة الكميات المسموح بتصديرها لتصبح ٢١ ألف صندوق بدلاً من ٥٠٠٠ حالياً، مع العلم أن كل صندوق يحتوي على ٦ أطباق من البيض في كل منها ٣٠ بيضة.

وحسب المعطيات التي حصلت عليها «الوطن»، فإن الاتجاه نحو زيادة الكميات يأتي نتيجة لوجود كميات كبيرة فائضة من البيض لدى المعلمين في القطاع بدأ من مؤسسة الدواجن

إلى المربين والإدارة الإنتاجية، مع الإشارة إلى أن هناك كميات من المادة تعطى حاجة السوق في الوقت الراهن وبيع الصحن بأسعار متفاوتة ولكنها لا تقل عن ٤٥٠ ليرة ولا تتجاوز ٥٥٠ ليرة بحسب وزن الصحن، وإن بقيت الكميات الفائضة دون تسويقها سيؤدي إلى خسارة المربين.

شركات تختال على المواطنين

باسم التجارة الإلكترونية

عبد الهادي شباط

طلب وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسان صفية من أمناء السجل التجاري في مديريات التجارة الداخلية في المحافظات عدم إضافة نشاط التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني على السجلات التجارية وذلك من خلال إضافة عبارة (عدا التسويق الإلكتروني على السجلات التجارية التي تتضمن غايتها عبارة التسويق.

ويعتبر جميع المذكورين مسؤولين عن صرف رواتب المعلمين والتعويضات الملازمة للأجر وضمان عدم ازدواجية صرفها.

كما أن لجنة العمل والتأمينات تتابع مع وزارة العمل مشروع تعديل بعض مواد قانون العمل الذي أعيد للوزارة بناء على طلب من غرفة صناعة دمشق وريفها من رئيس الوزراء وذلك للاتفاق على بعض النقاط الخلافية في المشروع والتي تحفظت عليها الغرفة وأشير إليها في الكتاب المرسل لرئيس مجلس الوزراء.

وأشار حول تعديل قانون العمل إلى وجود نقاط عديدة ومتشابهة في القانون المقترح بحاجة إلى تعديل وخاصة في الظروف الحالية لأن غاية الجمع اليوم سواء في غرفة الصناعة أم الحكومة هو تشجيع الصناعي بالعودة للعمل وتذليل الصعوبات التي قد تعترضه.

وبناء على طلب غرفة صناعة دمشق وريفها المكرر لإيجاد حلول للمشآت الصناعية التي تقع في المناطق الساخنة وإغاثتها من الاشتراكات التأمينية المترتبة عليها للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وعلى اجتماع وزير العمل مع رئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة تم إصدار القرار رقم /١٠٨٠/ لعام ٢٠١٥ القاضي بتشكيل لجنة لدراسة الطلبات المقدمة من أصحاب المنشآت الصناعية المتوقفة عن العمل نتيجة وقوعها في المناطق الساخنة لإغاثتها من الاشتراكات التأمينية عن فترة التوقف بعضوية ممثلي كل من

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية منذ أيام وطلب تعديل القرار الناظم لتصدير بيض المائدة وزيادة الكميات المسموح بتصديرها لتصبح ٢١ ألف صندوق بدلاً من ٥٠٠٠ حالياً، مع العلم أن كل صندوق يحتوي على ٦ أطباق من البيض في كل منها ٣٠ بيضة.

وحسب المعطيات التي حصلت عليها «الوطن»، فإن الاتجاه نحو زيادة الكميات يأتي نتيجة لوجود كميات كبيرة فائضة من البيض لدى المعلمين في القطاع بدأ من مؤسسة الدواجن

إلى المربين والإدارة الإنتاجية، مع الإشارة إلى أن هناك كميات من المادة تعطى حاجة السوق في الوقت الراهن وبيع الصحن بأسعار متفاوتة ولكنها لا تقل عن ٤٥٠ ليرة ولا تتجاوز ٥٥٠ ليرة بحسب وزن الصحن، وإن بقيت الكميات الفائضة دون تسويقها سيؤدي إلى خسارة المربين.

وتؤكد معلومات حصلت عليها «الوطن»، أن ما صدر من بيض المائدة خلال الشهر الماضي سجل نحو ٩ ملايين بيضة على حين إن الكميات الفائضة من البيض تصل إلى نحو مليار ٨٠٠ ألف بيضة قبل صدور قرار السماح بتصديره إذ صدرت النسبة الكبرى من الكميات المصدرة إلى العراق التي تعد سوقاً استراتيجية لمادة البيض.

وقد حددت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية موعداً للاجتماع المذكور الأسبوع المقبل ودعت إليه جميع الفعاليات ذات الصلة من اتحاد غرف الزراعة واتحاد المصدرين السوري ومؤسسة الدواجن والإدارة الإنتاجية وغيرها من ممثلي الجهات المعنية.

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية منذ أيام وطلب تعديل القرار الناظم لتصدير بيض المائدة وزيادة الكميات المسموح بتصديرها لتصبح ٢١ ألف صندوق بدلاً من ٥٠٠٠ حالياً، مع العلم أن كل صندوق يحتوي على ٦ أطباق من البيض في كل منها ٣٠ بيضة.

وحسب المعطيات التي حصلت عليها «الوطن»، فإن الاتجاه نحو زيادة الكميات يأتي نتيجة لوجود كميات كبيرة فائضة من البيض لدى المعلمين في القطاع بدأ من مؤسسة الدواجن

إلى المربين والإدارة الإنتاجية، مع الإشارة إلى أن هناك كميات من المادة تعطى حاجة السوق في الوقت الراهن وبيع الصحن بأسعار متفاوتة ولكنها لا تقل عن ٤٥٠ ليرة ولا تتجاوز ٥٥٠ ليرة بحسب وزن الصحن، وإن بقيت الكميات الفائضة دون تسويقها سيؤدي إلى خسارة المربين.

وتؤكد معلومات حصلت عليها «الوطن»، أن ما صدر من بيض المائدة خلال الشهر الماضي سجل نحو ٩ ملايين بيضة على حين إن الكميات الفائضة من البيض تصل إلى نحو مليار ٨٠٠ ألف بيضة قبل صدور قرار السماح بتصديره إذ صدرت النسبة الكبرى من الكميات المصدرة إلى العراق التي تعد سوقاً استراتيجية لمادة البيض.

وقد حددت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية موعداً للاجتماع المذكور الأسبوع المقبل ودعت إليه جميع الفعاليات ذات الصلة من اتحاد غرف الزراعة واتحاد المصدرين السوري ومؤسسة الدواجن والإدارة الإنتاجية وغيرها من ممثلي الجهات المعنية.

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية منذ أيام وطلب تعديل القرار الناظم لتصدير بيض المائدة وزيادة الكميات المسموح بتصديرها لتصبح ٢١ ألف صندوق بدلاً من ٥٠٠٠ حالياً، مع العلم أن كل صندوق يحتوي على ٦ أطباق من البيض في كل منها ٣٠ بيضة.

وحسب المعطيات التي حصلت عليها «الوطن»، فإن الاتجاه نحو زيادة الكميات يأتي نتيجة لوجود كميات كبيرة فائضة من البيض لدى المعلمين في القطاع بدأ من مؤسسة الدواجن

إلى المربين والإدارة الإنتاجية، مع الإشارة إلى أن هناك كميات من المادة تعطى حاجة السوق في الوقت الراهن وبيع الصحن بأسعار متفاوتة ولكنها لا تقل عن ٤٥٠ ليرة ولا تتجاوز ٥٥٠ ليرة بحسب وزن الصحن، وإن بقيت الكميات الفائضة دون تسويقها سيؤدي إلى خسارة المربين.

وتؤكد معلومات حصلت عليها «الوطن»، أن ما صدر من بيض المائدة خلال الشهر الماضي سجل نحو ٩ ملايين بيضة على حين إن الكميات الفائضة من البيض تصل إلى نحو مليار ٨٠٠ ألف بيضة قبل صدور قرار السماح بتصديره إذ صدرت النسبة الكبرى من الكميات المصدرة إلى العراق التي تعد سوقاً استراتيجية لمادة البيض.